

وقيل هو سائر العظم ويحد له تبارك اسنك وتعالى جدلا وجل
ثنا وان والاله غيرك وقيل هو لاله الاله وحده لا شريك له
الملك وله الجبريده الغير واليه التصير وهو على كل شين قدير وسين
ان يقرب بعد الفاتحة في الركعة الاولى وفي الثانية اقتربت او سمع اسم
ربك الاعلى والفاشية وان ارض الماسون بالتطويل والعين في
ذلك ان يوم عظم العيد يشبه يوم الخشوع اجتماع الناس والسودان
فيها احوال الخشوع قال الواحدى جبل محمد بالديار من زجره وهو
من وراحت تصيب الشمس من ورايه بمرة سنة وما بينهما
ظلمة وقيل هو فاتحة السورة **قوله** والتحرى اي من حشره
اقتصر عليه في المتر في شعرا بحيث **قوله** لا اذ ان لها اي لا عند
صعود الخطيب المنبر ولا عند غيره والاقامة عند نزوله عنه
ولا عند غيره واقصر الاصل على الاول من كل منهما لفظ
المخالفة فانه الذي للجمعة ومقدم انه ينادي بها الصلاة
جامعة او صلاة العيد او تحف ذلك وان هذا يدل على اقامة
قوله شهدت اي حضرت وقوله غير مرة ولا مرتين اي لا اكثر
من ذلك **قوله** في ابتدا الخطبة الاولى تسعا وفي الثانية سعا
اي لتساوي الخطبتان بالركعتين اذ في الاولى سبع تكبيرات
بتكبير الاحرام والركوع وفي الثانية سبع تكبيرات بتكبير
القيام والركوع ويقوت بالشروط في ارکان الخطبة كما قاله قال
وقال في شرايفته بذلك ومن دخل غير المسجد والامام خطب
استمع واخر الصلاة الا ان ضاق الوقت فيقدمها او دخل المسجد
بداها وتخل فيها التهمة فيستمع ويجوز الايمان بالتجربة وتأخير
العيد الا ان يضيق الوقت **قوله** فيهما اي التسع والتسع **قوله**
وانما طي مقدمتها اي لان الشمس قد يفتتح باليس منه **قوله** وذكر
حاشي الاول ان عيد الكاف اي بين ان يعلم في خطبة عيد
الخطبة احكام الفطرة من كونها واجبة ومن كونها الحس والقدر
والصرف كذا وفي الاضحية من كونها سنة كفاية
في حق اهل البيت ومن كون الحس والتضقات الحزبية والمصرف كذا
او الوقت واجزه ولا فرق في ذلك بين الاداء والقضا وما يبدته في الثاني

العباد

الرب في المستعمل وانما كتبت الصلحة في هذا ان لاصقة ولا اضافة فيها
مقتبين احكامها في الخطبة ال فيها الحس الصادق بالخطبة تحاقه التقوية
وقوله وتقدم هذا هو الفروق الستة واعلم ان الخطبة المستوعنة
خطبة الجمعة والعيدين والكوفين والاستساق والجمع والجمعة وكلها اربع
الصلوة الا خطبة الجمعة وعرض فصلها وكلها افتتاح الابدان في
في الحج ففردى ولاء زاد في هذا السكتا بافرا او سى الولا
ان لا يفصل بينهما وبغنى الاقرا ان ياتي بكل تكبير بنفس واحد
فان تحلل تكبيرين كل تكبيرين او في بينهما بنفس واحد كان خلاف
الاولى لم يقصد بها اي تكبيران قصدا بل لانها عباد فاسفة
وبعضها من الصلاة وقوله بخلاف الجمعة متعلق بالثمن وفرقا الخ
انما تزامن لان الملا بالتحسين في قولهم وسان الشرط ان يقدم عدم
التاخر الشامل وللتل المقارنة فيقتضى ان تقدم ليس ولازم بل في
تقاربه كصفي الشروط المقارنة للشروط وصيغ فلا يفتح تقدم الخطبة على
الصلاة لا تحل انما من الشروط المتقارنة وسان الشرط ان تقدم ان
لا يوزن فلا يراد من الشروط ما يكفي بمقارنته ولا يشرط تقدمه كالشرط
للقيد بل تحقيق الاحرام ولولم يوزن التقدم بما ذكر لا يقتضيه وجود شرط
مقارنه وليس كذلك لما علمت وما من الحد فرفضة ههنا عند لا يلزم المطارعا
فلا يفتح التقييم وهذا وجهه للشرطين واعلم ان خطبة العيد
الجمعة لا يطان والسنة لا في الشروط فيقول السرا الا اذا نزل الصلاة والخطبة
فيحان بخطب قايما وترتس الطهر فتمت لقراءة الآية اذا لم يصنع المصنف
وان حرم عليه ويستحب الاشارة بفتح الورد وان لم تستر له نعم لا تحصل السنة
الا اذا كانت الخطبة عربية والخطيب ذكرا ومصوب الامام والسمع لان هذه
الاربع شروط كمال الخطبة فتشترطها في حصول السنة فلا تجب المرأة
اصتلا ولا يجزى ان يجلس للاستراخه فدا ان الجوع ويسعى الخطبة
ذكر تقدمه ان المنفعة لا تجب ولا الخليفة الا اذا انقضت الامام او علم